

## قضية اليوم

# شقيير يفتتح «الانجازات»:

# رفع تسعيرة الاتصالات على جدول الحكومة

**اراد وزير الاتصالات محمد شقيير إنجازا سريعا يميزه عن اسلافه، فوجده، بكامله الثقة، قدّم طلبا إلى مجلس الوزراء يطلب فيه رفع أسعار الاتصالات الخلوية مجددا، بدلا من تخفيضها او ترشيدها لمصلحة تعزيز الخدمات المرتبطة بالادانا!**

### إيلي الفرزلي

يشير البند 26 على جدول أعمال مجلس الوزراء إلى طلب وزارة الاتصالات «الموافقة على إلغاء الستين دقيقة المجانية المعطاة للمشاركين في الخطوط الخلوية اللاحقة الدفع Post Paid»، وللتذكير، فإن تلك الدقائق المجانية كان مجلس الوزراء قد أقرها في عام 2014، بالتوازي مع خفض سعر الدقيقة للخطوط المسبقة الدفع. في اقتراح شقيير ثقة تامة بان هذه الخطوة «تؤمّن إيرادات إضافية للخزينة»، وهذا أمر صحيح، إلا

### وزير الاتصالات يطلب من مجلس الوزراء استعادة الساعة المجانية من المشتركين

أن تقدير هذه الإيرادات هو ما ليس دقيقاً. فبحسب دراسة مقدمة من شركة «شاتش»، التي تطالب منذ العام الماضي بإلغاء الدقائق المجانية، جزئياً أو كلياً (بحسب كتاب مرسل منها إلى وزارة الاتصالات بتاريخ 27 تشرين الثاني 2018)، فإن قيمة الوفر سنصل إلى 14,2 مليون دولار عن كل شركة. إلا أن دراسة أخرى أعدتها شركة الفا توضح أن الوفر لن يزيد على 7,8 ملايين دولار في كل شركة.

حتى مع اعتماد الدراسة الأكثر تفافلاً، يتبين أن الإيرادات قد ترتفع نحو 30 مليون دولار، فهل هذا الأطلاق سببوعوض انخفاض إيرادات الخلوي؟ شركة «ام تي سي شاتش» نفسها سبق أن أبلغت وزارة الاتصالات عن تراجع إيراداتها في عام 2018 نحو

200 مليون دولار، فماذا ستكون الفائدة المرجوة من استعادة 14 مليون دولار من مشتركياها؟ للمناسبة، إن مستوى تراجع الإيرادات عند «شاتش» يطرح أكثر «شاتش» قد بررت اقتراحها بتراجع قورن بتراجع إيرادات «الفا» (لم

يصل إلى 50 مليون دولار). علماً أن الفارق البسيط في عدد مشتركري «شاتش» لا يبرر الفارق الضخم في

التراجع، واكثر من ذلك، إذا كانت شركة الاعتماد الكبير على الاتصالات عبر الإنترنت، والتي أدت، في المقابل، إلى زيادة واردات الدولة من قطاع

العالم ينحى إلى مجانية الاتصالات الصوتية... وليان يصر على اعتبارها أهم موارد الخزينة (هيلم الموسوي)



للخزينة. كما فات الوزارة أن الدولة اللبنانية مسؤولة عن أكبر عملية سرقة للمشاركين منذ التسعينات، حين فرض على كل مشترك دفع 500 دولار للحصول على الخط، من دون وجه حق. أضف إلى أن الساعة المجانية، إنما كانت تعويضاً بسيطاً عن قيمة الاشتراك الشهري التي يدفعها المشترك حتى لو لم يستعمل هاتفه، التي تصل إلى 20 دولاراً من دون الضريبة.

كل ذلك لم يباذخه وزير الاتصالات بلااعتبار. لكنه قرر الانطلاق بالقطاع عكس السير. فالعالم كله ينحو باتجاه اعتبار خدمة الاتصال الصوتي خدمة هامشية بالمقارنة مع الداتا (الإنترنت). وهو ما بدأ يُعتبر عنه بتقديم خدمة الاتصال الصوتي مجاناً مع باقات الإنترنت. لكن في لبنان، اراد وزير الاتصالات أن يحقق إنجازاً سريعاً، فاكتشف إمكانية زيادة الإيرادات من خلال سلب خدمة الدقائق المجانية، وقاته أنه هو نفسه أعلن وجود 500 موظف في الشركتين لا يعملون (علماً بأن نقابة موظفي الشركتين تنفي ذلك تماماً). وقاته أن الوزارة تتحمل المسؤولية الأكبر عن توظيفهم، كما تتحمل هي مسؤولية هدر أموال الخزينة من جراء تحكّمها بالمصاريف التشغيلية للمشاركين، وأصلف وجوهها عقود الرعاية التي كلفت الدولة 16 مليون دولار عام 2018، التي وزّعت بحسب الولاة والمصالح السياسية والانتخابية.

اللافت أن رسالة «الفا» إلى الوزارة توضح أن إلغاء الساعة المجانية، ستحقّر المشتركين على الانتقال من الخطوط اللاحقة الدفع إلى الخطوط المسبقة الدفع (خاصة أن طلب الوزير لا يتطرق إلى التخفيض الذي لحق بأسعار الاتصال في هذه الخطوط، بما يؤدي إلى خسارة جزء كبير من الوفر الذي يمكن تحفيقه، لكن الأهم في رسالة «الفا»، إشارتها إلى أن هذا التغيير في سوق الخطوط الخلوية سيكون انعكاسه سلبياً على سمعة شركات الخلوي، كما على وزارة الاتصالات.

### لينا الفرزلي

تواجه بلدية كفرحزير، أكبر بلدات الكورة عقارباً، صراعاً بين رئيسها فوزي المعلوف (ترشح على لائحة دعمتها القوات اللبنانية وحزب الكتائب) وبين فريق من المجلس البلدي يضم ثلاثة أعضاء قوميين وواحدًا قوالياً. يتهم هؤلاء «الرئيس» بمخالفات قانونية و«التلاعب» بفواتير و«التواطؤ» مع شركات الاسمنت، ووصل الأمر حدّ التحقيق مع رئيس البلدية أمام محافظ الشمال رمزي نهرًا بناءً على كتاب حول «ارتكاب مخالفات إدارية ومالية»، رفعه إليه الأعضاء القوميون الياس درويش وفرج يعقوب ويعقوب وهبه. يتألف المجلس البلدي في كفرحزير (12 عضواً) من 9 أعضاء من لائحة ضمّت المعلوف وحزبي الكتاب والقوات، وثلاثة يُتمثلون الحزب السوري القومي الاجتماعي. يضع «الرئيس» ما يجري في خانة «الأقراءات»، مشيراً إن «البلدية كانت تتجنّن» قبل أن «تنخرها سوسة الانتخاب النيابية» في أيار الماضي. إذ أنّ «الأعضاء الة الذين كانوا مُرشحين على لاحتي اتهموني بعدم دعم (النائب القواني السابق) فادي كرم إلى الانتخابات. يريدون مني أن أحمل راية وأرخص بها في كفرحزير». أما «مشكلة الحزب القومي معي أنني لست معهم، فاعتبروا تلقائياً أنني ضدهم».

لا ينفي المعلوف أنه كان هناك توجه لعدم التحديد له لنصف الولاية الثاني نهاية أيار المقبل بين الأعضاء المحسوبين على «القومي» والعضو هاني جحي، مسؤول القوات في كفرحزير. إلا أنّ «المُخطّط فشل بعد تفاهمي مع جحي». الأخير كان من أوائل الذين فتحوا النار ضدّ «الرئيس»، وكان بين الأعضاء السبعة الذين راسلوا رئيس البلدية، في نهاية 2018، «بعدما مرّ ما يزيد على ثلاثة أشهر على قرار المجلس بإيقاف أعمال الحفر فوراً تحت في مقالع شركتي الاسمنت»، واتهموه بعدم التعاطي مع القرار بجديّة، ورفض تقديم شكوى أمام مجلس شورى الدولة. بعدها، توالى الاتهامات للمعلوف بتنفيذ «مشاريع لم تصدر فيها قرارات،

## تقرير

# تنسيقه قوهي ـ قواتي ضد رئيس بلدية كفرحزير:

# مخالفات قانونية و«تواطؤ» مع شركات الاسمنت



مروان طحطح

شباط الماضي، وصلت مراسلة إلى القانمفامية، موقعة من جحي حول فواتير تجديد زينة عبد الميلاء، يُفيد فيها أنّ «رئيس البلدية قدّم لنا فواتير إضافية بقيمة 25 مليون ليرة، وأرسل موقعة من أربعة أعضاء... مع العلم أنّ الصرف لم يتم بقرار بلدي وجرى بدون علمي وبقبة الأعضاء».

«عم بفقرو» يرّد المعلوف، يؤكد أنّ المعترضين كانوا حاضرين خلال جلسة قطع الحساب، ووقعوا على المحضر، ولكنهم لا يعرفون على ماذا يوقعون؛ وقد قدّمت إلى المحافظ كلّ المستندات اللازمة»، مُتهماً هؤلاء «بتأخير إقرار الموازنة عمداً لثلاثة أشهر. وعندما أبلغتهم بانني ساعدت جلسة إقرارها، حضروا وناقشوني بالإسعار، وأدخلت التعديلات التي يريدونها ولم يوقعوها».

أما في موضوع زينة الميلاء، فقد «وقع لخط» لأنّ الجلسة كانت مُكررة، وبالتالي بالإمكان اتخاذ قرار فيها بحضور 4 أعضاء فقط، وبيبر ورقة مُرسلة من جحي إلى القانمقام، «يفيد فيها بحصول سوء تفاهم، وبأنّ قرار الصرف موقع من 6 أعضاء، وليست بقيمة ما ذُكرت في الكتاب السابق»، وعن سبب إجراء حسابات المولدات خارج الإطار الرسمي، يُجيب بأنّه «في البداية ضعنا، إذ لا يوجد قانون يسمح بإدخال الأموال إلى الحسابات، أو يسمح بصرف 50 أو 60 مليون ليرة محروقات من دون مناقصة. بعد استشارة المحافظ والقائمقام للبلدية منذ أواخر 2017، تمّت خارج الإطار الرسمي للبلدية، لجهة الحركة المالية للنفقات والواردات». وفي 11

### نحو شهرين من انتهاء المهلة الرسمية لإقراره»، ولغت الكتاب الي أن «الإدارة المالية للمولدات الكهربائية التابعة للبلدية منذ أواخر 2017، تمّت خارج الإطار الرسمي للبلدية، لجهة الحركة المالية للنفقات والواردات». وفي 11

### نحو شهرين من انتهاء المهلة الرسمية لإقراره»، ولغت الكتاب الي أن «الإدارة المالية للمولدات الكهربائية التابعة للبلدية منذ أواخر 2017، تمّت خارج الإطار الرسمي للبلدية، لجهة الحركة المالية للنفقات والواردات». وفي 11

### نحو شهرين من انتهاء المهلة الرسمية لإقراره»، ولغت الكتاب الي أن «الإدارة المالية للمولدات الكهربائية التابعة للبلدية منذ أواخر 2017، تمّت خارج الإطار الرسمي للبلدية، لجهة الحركة المالية للنفقات والواردات». وفي 11

وعن صحة صدور إذن بملاقحة بحق أمين الصندوق بعد «اختفاء» 461 مليون ليرة، أكد المعلوف أن تحقيقات النيابة العامة المالية بنتت صحة ذلك «ووعّينّ معامه ملاحقة المسؤول عن اختفاء الأموال. وقد رفعت الحصانة عن أمين الصندوق قبل شهر، ولم أعرف ماذا حصل بعدها». ولكن، 13ما 4 يزال يزاول مهامه في البلدية» يرّد بيانّ الأمام في «عهدة المحافظة» مُطمئناً إلى أنّ «الحسابات أصبحت ممكنة، والصندوق يراقب يومياً».

مصادر أمنية قالت لـ«الأخبار» إنه بناءً على دعوى رفعتها مؤسسة مياه لبنان الشمالي، استدعى عدد من الموظفين والجباة إلى التحقيق، لُخّلي سبيل جميعهم باستثناء، الموظف المشتبه فيه الذي لا يزال موقوفاً بناءً على إشارة من النيابة العامة المالية.

(الأخبار)

تقرير

## سرقة اموال من مؤسسة مياه لبنان الشمالي

من طريق الصدفة، اكتُشفت عملية سرقة 300 مليون ليرة من صندوق مؤسسة مياه لبنان الشمالي - مكتب المنية. وبعدما أقدم عدد من المشتركين على مراجعة الداترة المالية المكلفة تحصيل رسوم المياه، تبين أن مبالغ مالية كبيرة اختلسها أحد الموظفين.

بحسب مصادر في المؤسسة، تبين أن أحد المواطنين راجع إدارة المؤسسة بأن أحد الموظفين «سرق» منه 40 ألف ليرة لبنانية. فعلى حد قول المشترك أن قيمة فاتورة اشتراكه تبلغ 260 ألف ليرة، وأنه دفع 300 ألف ليرة، إلا أن الموظف لم يُرجع له 40 ألف ليرة، وتتابع المصادر: «بعد أيام، تبين أن المحاسب يستعمل ختم أمين الصندوق، من دون أن يكون ذلك من صلاحياته»، وبعد مراجعة حسابات المؤسسة لعام 2018، تبين وجود مبالغ مختلسة وصلت إلى نحو 300 مليون ليرة من الأموال التي يتقاضاها الموظف نفسه من المشتركين.

مصادر أمنية قالت لـ«الأخبار» إنه بناءً على دعوى رفعتها مؤسسة مياه لبنان الشمالي، استدعى عدد من الموظفين والجباة إلى التحقيق، لُخّلي سبيل جميعهم باستثناء، الموظف المشتبه فيه الذي لا يزال موقوفاً بناءً على إشارة من النيابة العامة المالية.

(الأخبار)

تدعيم الاقتصاد الوطني؟

من هنا ترفض مجموعة سيدروس الإيجاعات الواردة في مقالكم المذكور والتي تصور الموضوع وكأنه هندسة عالميا والممارسات التجارية المعمول بها في دولات اليورويوند، فكان من الطبيعي أن يسرى على مصرفنا ما يسرى على كافة المصارف الأخرى لجهة التوظيف والاكنتاب بالمنتجات المالية المعروضة، وأن نشارك من جهتنا كما تفعل المصارف الأخرى يومياً ضمن اتجاه السوق ومواكبة لأدوات السياسة النقدية ونتمنى أن تذكروا لنا مصرفاً واحداً لم يشترك في هذه الهندسات، فلماذا التركيز على سيدروس؟ فهل نلام على قدرتنا على استقطاب ودائع جديدة من الخارج والمساهمة في

رد من المحرر

يقول «سيدروس» إنه وظّف 130 مليون دولار كودائع لدى مصرف لبنان و100 مليون دولار كاكنتابات في سندات اليورويوندز، وحصل في المقابل على تسليفات بالليرة من 433 مليار ليرة، بغائدة 2%، وأعاد توظيف هذه التسليفات لدى مصرف لبنان على 10 سنوات بغائدة 10,5%، منه. وهي تحتفظ بكافة حقوقها. سيدروس إنفست بنك ش.مل. وبياد 24,4 مليون دولار. إلا أن الوثائق التي اطلع عليها «الأخبار» تبين أن «سيدروس» حقق ربحاً فورياً بقيمة 40,3 مليون دولار من عمليتين نفذهما مصرف لبنان معه في الشهر الأول وفي الشهر الأخير من العام الماضي، من ضمنها 30 مليون دولار في العملية الأخيرة، التي ذهب منها 12,5 مليون دولار لـ«عملاء في البنك»، وهذا القسم الأخير تجاهله بيان «سيدروس» كلياً.

يعتبر بيان «سيدروس» أن «الأمر الحسابية والتجارية الأخرى» هي «أمر تقنية تدرج ضمن قواعد المحاسبة التعارف عليها والممارسات التجارية المعمول بها ضمن قواعد